أَسَاسُ الدِّينِ

وَالتَّوْحِيدُ هُوَ حَقُّ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْعًا ...» اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْعًا ...» الحديث. [مُتَّفق عليه].

وَهَذَا الْحَقُّ هُوَ أُوَّلُ الْحُقُوقِ عَلَى الإِطْلاَقِ، وَهُو مَرْكُوزٌ فِي الْفِطَرِ، كَمَا قَالَ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلاَّ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»؛ أَيْ: فِطْرَةِ التَّوْحِيدِ، ثُمَّ يَطْرَأُ الإنْحِرَافُ عَنْهُ بِسَبَبِ سُوءِ التَّرْبِيَةِ، قَالَ: «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ» [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

وَالتَّوْحِيدُ أَصْلُ أَصِيلٌ فِي الْعَالَم، وَضِدُّهُ الشِّرْكُ وَهُوَ طَارِئُ عَلَيْهِ وَدَخِيلٌ فِيهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأُنزَلَ مَعَهُمُ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وَقَالَ: ﴿ وَمَا الْحَتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾

كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا ﴿ [يونس: ١٩]، فَحَرِيُّ بِنَا أَنْ نَحْرِصَ عَلَى تَوْحِيدِنَا لِنَعِيشَ سُعَدَاءَ آمِنِينَ مُطْمَئِنِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَا تُهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَمَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢].

وَفَّقَ اللهُ الْجَمِيعَ لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى.

حمعه

محمد بن سليمان المهوس في ۲/۱۲/۷هـ